حرف الجيم

حـــرف الجـــيم

الجُمَل نـــكـــرات

قال ابن يعيش : ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النّكرات . قال ولولا أنّ الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة ؛ لأن ما يُعْرف لا يستفاد ، فلمّا كانت تجري أوصافاً / على النّكرات لتنكيرها أرادوا أن [١٤٩] يكون في المعارف مثل ذلك ، فلم يُمْكِـن أن يقال : مررت بزيد قام أبوه ، وأنت تريد النّعت لزيد ، لأنه قد ثبت أن الجُمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة . ولم يمكن إدخال لام المعرفة على الجملة ، لأن هذه اللّام من خواصّ الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء ، بل تكون جملة اسميّـة وفعليّة ، فجـاؤا حينئذٍ بـالّذي متـوصّلين بها إلى وصف المعارف بالجُمَل ، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي هو الصفة في اللفظ ، والغرض الجملة ، كما جاءوا بأي متوصلين بها الى نداء مافيه الألف واللام ، فقالـوا : يأيهـا الرجـل ، والمقصود نـداء الرّجـل و«أي»[1] صلة ، وكما جاؤا بذي التي بمعنى: «صاحب» متوصّلين بها إلى

---

(١) في ط : « أوى وصلة » مكان : و « أي » صلة ، تحريف .

وصف الأسماء بالأجناس إلا أن لفظ الذي قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف، فزادوا في أولها الألف واللام ، ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمـال الدين بن هشـام في « تذكـرته » : بنى ابن عصفور على أن إضافة«أفعل» لا تفيد تعريفاً:أنه لا بدّ من حذف في قوله تعالى : ﴿ إنّ أول بَيْتٍ وُضِع للنّاس للّذي ببكّة مُباركاً ﴾[1]والتقدير : لهو الذي ببكّة . فالخبر جملة اسمية ، لا مفردمعرفة ،والجمل نكرات كما قال الزّجاج في : « إن هذان لساحـران »[2]: إن التقديـر : لهما ساحران .

وقال صاحب(البسيط) :إنما اخْتُصّت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين :

أحدهما : أنهاتطابقهافي التّنكير بدليل وضعها على التّنكير الذي لا يقبل التعريف .

والثاني : أن فائدة الجمل في أحكامها وهي نكرات . ولو فُرِض تعـريف الحُكم في بعض الصّور لكـان نكرة في المعنى ، لاستحـالة الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السّامع فيحصل بذلك فائدة .

(١) آل عمران / ٩٦ .

(٢) طه / ٦٣ .

وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه في التّنكير .

الجـــوار

عقد له ابن جني باباً في « الخصائص »[١] : ولخصّه ابن هشام في « المغني »[٢] / بزيادة ونقص فقال : (القاعدة الثانية) : أنّ الشيء [٢/١٥٠] يُعْطىُ حُكم الشّيء إذا جاوره كقول بعضهم : « هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ » بالجرّ،وقوله :

١٠١ ـ * كبيرُ أناسٍ في بجَاد مُزَمّل[٣] *

قال ابن هشام : وقيل في «وأرجلِكم»[٤] بالخفض : أنه عطف على « أيديكم » لا على « رُؤسِكم » إذا الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه خفض لمجاورة « رؤسكم » .

(١) انظر الخصائص ٣/٢١٨ ـ ٢٢٧ .
(٢) انظر المغنى ٢/٧٦٠ . ط بيروت .
(٣) من معلّقة امرىء القيس ، وصدره :
* كأن ثبيراً في عرانين وَبْله *
من شواهد : الخصائص ١/١٩٢ ، ٣/٢٢١ ، والمحتسب ٢/١٣٥ ، وابن الشجري ١/٩٠ ، والخزانة ٢/٣٢٧ ، ٣/٦٣٩ ، والمغنى رقم ٩٠٨ ، ١١٦٢ .
والبجاد : الكساء المخطط . والمزمّل : الملفف.
(٤) المائدة/ ٦

والّذي عليه المحقّقون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً كقوله :

١٠٢ - * يا صَاحِ بلّغ ذوي الزّوجات كُلِّهِم[1] *

ولا يكون في النّسق ، لأن العاطف يمنع التّجاور .

قال ومن ذلك قولهم : هَنَأني وَمَرَأني ، والأصل : أمرأني ، وقولهم : هو رِجْسٌ نِجْسٌ ، بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل : نَجِسٌ بفتح النون وكسر الجيم .

قال ابن هشام : وكذا قالوا : وإنّما يتّم هذا أنْ لو كانوا لا يقولون هنا[2]: نَجِس بفتحة فكسرة ، وحينئذٍ فيكون محلّ الاستشهاد إنما هو الالتزام للتّناسب ، وأمّا إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدّم « رجس » إذ يقال فِعْل بكسرة فسكون في كل فَعِل بفتحة فكسرة نحو : كَتِف ولَبِن ونَبِق .

وقالوا : «أخذه ما قَدُم وما حدُثَ بضم دال حدُثَ» .

---

(١) تمامه :

* أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرَا الذّنبِ *

نسب في معجم الشواهد ١/٦١ إلى أبي الغريب . وهو من شواهد المغنى رقم ١١٦٣ ، وشرح شذور الذهب / ٣٣١ ، وهمع الهوامع والدّرر رقم ١٢٨٠ .

(٢) في المغنى ٢/٧٦٢ : « هذا » مكان : « هنا » .

وقرأ بعضهم : « سلاسلاً وأغلالاً »[١] بصرف « سَلاسِل » .

وفي الحديث ﴿ اِرْجِعن مأزورات غير مأجوراتٍ ﴾ والأصل مَوْزورات بالواو ، لأنه من الوِزر .

وقرأه أبو حَيْوَة : « يؤقنون »[٢] بالهمزة . وقال جرير :

١٠٣ = ❊ أحَبُّ المُؤقِدانِ إليَّ مُؤسىَ[٣] ❊

---

(١) الإنسان / ٤ ، وهي قراءة نافع وابن كثير ، والكسائي وخلف،وانظر النشر/٢/٣٩٤.

(٢) البقرة / ٤ . وهي قراءة أبي حية النمّيري كما في البحر ١/٤٢ ، وتفسير الكشاف ١/٢٤ .

(٣) تمامه :

❊ وجعدةُ إذ أضاءهُما الوقودُ ❊

وهذا الشاهد لجرير كما ذكر السيوطي غير أن روايته في الديوان ١١٦ جاءت على النحو التالي :

لحبّ الوافدان إليّ موسى وجعدةُ لو أضاءهما الوقُودُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهو من شواهد : الخصائص ٢/١٧٥ ، ٣/١٤٦ ، ١٤٩ ، ٢١٩ ، والمنصف ١/٣١١ ، ٢/٢٠٣ ، والشافية ٤/٤٢٩ ، والمغنى رقم ١١٦٤ .

هذا وقد اختلفت هذه المصادر في رواية الشاهد ، ففي الخصائص والمنصف ١/٢١١ :

❊ لحَبّ المؤقدان إليّ مؤسى ❊

وفي المغنى والشافية ، والمنصف ٢/٢٠٣ : =

بهمزة المؤقدان ومؤسى على إعطاء الواو المجاورة للضمّة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في وجوه : أُجُوهٌ، وفي :وقّتت :أقّتت .

ومن ذلك قولهم في صُوَمٍ : صُيَم، وفي جُوَعٍ جيَع حملاً على قولهم في عصوّ : عِصِيّ، لأن العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب .

وكان أبو عليّ ينشد في مثل ذلك :

* قد يُؤخذ الجارُ بِجُرْم الجار[1] *

قال ابن جنيّ : وعليه أيضاً أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ، ألا تراهالما جاورت اللام بكونها في / العين لذلك كأنّها في اللام لم تفارقها . [١٥١]

وكذلك أيضاً قولهم : شابّة ودابّة صار فضل الاعتماد بالمدّ في الألف كأنه تحريك الحرف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ـ

= * أحبُّ المؤقدين إلى مؤسى *

وفي الرواية الأولى : تكون اللام جواب قسم محذوف وحبّ للمدح والتعجب ، وأصلها : حَبَبَ بفتح العين ، والمؤقدان فاعل : حب ، ومؤسى وجعدة هو المخصوص بالمدح، وفي الرواية الثانية أحب بصيغة أفعل التفضيل فهو مبتدأ مضافٌ إلى المؤقدين ، و «موسى» خبره، ومؤسى وجعدة ولدا جرير . انظر تخريج هذا الشاهد في الشافية .

(١) في مجمع الأمثال ٢/١٠٩ : مثل اسلاميّ ، وهو في شعر الحكمي (أبي نواس) ولما كان هذا المثل الشعري ليس شاهداً نحويّاً تركت ترقيمه .

ساكنين .فهذا نَحْوٌ من الحُكْم على جوار الحركة للحرف .

قال : ومن الجوار استقباح الخليل العَقُق مع الحَمِق مع[١] المختَرَق[٢] وذلك أن هذه الحركات قبل الرّوي المقيّد لمّا جاورته ، وكان الروّيّ في أكثر الأمر وغالب العرف مطلقاً لا مقيّداً ، صارت الحركة قبله كأنها فيه ، وكاد يلحق ذلك بِقُبْح الإقواء[٣] . وقال ابن جنّي في قوله :

١٠٤ = في أيّ يوميّ من الموت أفر أيومَ لم يقدَرَ أم يومَ قُدِرْ[٤]

الأصل : يُقْدرْ بالسكون المجاور ، ثم لمّا تجاورت الهمزة المفتوحةُ والرّاءُ السّاكنة ، وقد أجرت العرب السّاكن المجاور للمتحرّك مُجْرى المتحرك ، والمتحرّك مُجْرى الساكن إعطاءً للجار حكم مجاوره ـ

(١) سقطت : « مع » من ط ،تصويبه من الخصائص ٣/ ٢٢٠ ، والنسخ المخطوطة .

(٢) هذه الكلمات وردت في أرجوزة رؤبة التي أولها :

* وقاتم الأعْلام خاوي المختَرَق *

وانظر هامش الخصائص .

(٣) في ط ، ت ، م : « بفتح الأقوى » تحريف ، صوابه من الخصائص ، هـ .

(٤) من شواهد : النوادر / ١٦٤ ، والمحتسب ٢/ ٣٦٦ ، والخصائص ٣/ ٩٤ وسر الصناعة ١/ ٨٥ ،والمغني رقم ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، والعيني ٤/ ٤٤٧ والأشموني ٤/ ٨ ؛ والخزانة عرضاً ٤/ ٥٨٩ . وفي العيني ، قائله علي بن أبي طالب رضي الله عنه كذا قاله أبو عبادة البحتري في حماسته . وقال ابن الأعرابي : هو للحرث بن المنذر الجرمي ، وليس لعليّ رضي الله عنه ، ولكنه رضي الله عنه تمثل به .

أبدلوا الهمزة المتحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعنى[١] ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة ،قال : وعلى ذلك قولهم : المَرَاةُ والكمَاةُ[٢] بالألف ،وعليه خرّج أبو علي قوله :

١٠٥ * كأنك لم تَرَا قَبْلِي أسيراً يَمانِياً[٣] *

أصله : تَرْءا بهمزة بعدها ألف[٤].

---

(١) في ط : « معنى » بالميم

(٢) يريدون : المرْأة والكمأة ، ولكن الميم والرّاء لمّا كانتا ساكنتين ، والهمزتان بعدهما مفتوحتان ، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين ، كأنهما في الراء والميم ، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان ، وصارت الهمزتان لمّا قُدّرت حركتاهما في غيرهما ، كأنهما ساكنان ، فصار التقدير فيهما : مَرْأَة ، وكمْأَة ، ثم خففتا ، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما ، وانفتاح ما قبلهما ، فقالوا : مَرَاة ، وكَمَاة ، كما قالوا في فأس ،ورأس لما خففتا : فاس وراس . انظر النص في سر الصناعة ١/ ٨٦ .

(٣) من شواهد : سر الصناعة ١/ ٨٦ ، والمحتسب ١/ ٦٩ ، وابن يعيش ٥/ ٩٧ ، ٩/ ١١١ ، ١٠/ ١٠٤ ، ١٠٧ ، والمغنى رقم ٥٠٣ ، ٥٠٦ والأشموني ١/ ١٠٣ والشاهد لعبد يغوث ، وصدره :

* وتضحك مني شيخة عبشَمِيَّةٌ *

(٤) قال ابن جنيّ في سر الصناعة١/ ٨٦ : « على أن تقديره محققاً : كأن لم تَرْأ ، ثم إن الراء لمّا جاورت ، وهي ساكنة ، الهمزة متحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها : كأن لَمْ تَرَأْ ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصارت : ترا ، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق » .

قال سراقة :

١٠٦= * أُرِى عَيْنَيّ ما لم تَرْأياه [١] *

ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا [٢] .

وقال ابن يعيش : اختار البصريّون في باب التنازع إعمال الثّاني ، لأنه أقرب إلى المعمول، فروعي فيه جانب القُرْب وحرمة المجاورة .

وقال : ومما يدلّ على رعايتهم جانب القُرْب والمجاورة : أنهم قالوا : جُحْر ضَبٍّ خَربٍ،وماءُ شَنٍّ [٣] باردٍ ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعني عليه ، ألا ترى أن الضّب لا يوصف بالخَراب والشنّ لا يوصف بالبرودة وإنما هما من وصْف الجُحْرِ والماء .

قال : والدّليل على مراعاة القُرب والمجاورة ، قولهم :

(١) تمامه :

* كلانا عالمٌ بالتّرهّاتِ *

من شواهد : النوادر / ٤٩٦ ، والمحتسب ١/١٢٨ ، والخصائص ٣/١٥٣ وابن الشجريّ ٢/٢٠ ، ٢٠٠ ، وابن يعيش ٩/١١٠ ، والشافية ٤/٣٢٢ ،والمغنى رقم ٥٠٤ .

(٢) وقال الزجاجيّ في أماليه الكبرى : « أمّا قوله : تَرْأياه فإنه ردّه إلى أصله ، والعرب لم تستعمل : يرى ـ وترى ـ ونرى ، وأرى إلّا بإسقاط الهمزة تخفيفاً ، فأمّا في الماضي فإنها مثبتة . وكان المازني يقول : الاختيار عندي أن أرويه : « لم ترياه » بغير همز ، لأن الزحاف أيسر من ردّه إلى أصله : انظر الشافية ٤/٣٢٣.

(٣) الشنّ : القِربة الخَلق الصغيرة ، وجمعها : شنانٌ ، ويقال أيضاً : شنّة .

خَشَّنْتُ[١] بصدره وصدْرِ زَيد ،فأجازوا في المعطوف وجهين ،أجودهما الخفض ، فاختاروا الخفض / هنا حَمْلاً على الباء وإن كانت زائدة في [١٥٢] حكم السّاقط لِلقُرْب والمجاورة ، فكان إعمال الثاني في ما نحن بصدده أولى لِلْقُرب والمجاورة ، والمعنى فيهما واحد .

وقال أبو البقاء[٢] في « التّبيين » المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثاني ، والثاني للأول ، ألا ترى إلى قولهم : الشمس طلعت،وأنه لا يجوز فيه حذف التّاء لمّا جاور الضمير الفعل ، وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء ، فلو فصلت بينهما جاز حذفها ، وما كان ذاك إلا لأجل المجاورة .

وقال في موضع آخر: قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم : جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ ،وكقولهم : « إنّي لآتيه بالغَدايا والعَشَايا » .

والغداة لا تجمع على غدايا ،ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير .

وقال في موضع آخر : ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشّرط جزم لمجاورته المجزوم .

---

(١) يقال : خشّ صدره تخشيناً : أو غره .

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، محب الدين أبو البقاء العكبريّ : من مصنّفاته : إعراب القرآن ـ إعراب الشواذ ـ شرح الفصيح ـ اللباب في علل بناء الإعراب ، توفي ٦١٦ هـ .

وللمجاورة أثر ، ألا ترى أنّ « كُلًّا »[١] لمّا جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب إلا الجوار .

وما حصل على ما قبله بسبب الجوار كثير جدًّا ثم قال: وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة .

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٢